

الحالة الغريبة لعبد الهادي محفوظ

بيار ابي صعب

المشهد لم يكن مشرفاً مساء الثلاثاء أمام مبنى تلفزيون «الجديد» في بيروت. وما حدث ليس مطمئناً إلى حال البلد والناس والسلم الأهلي، وحال الحياة السياسية والإعلامية. وحال الديمقراطية ودولة القانون. ولعل «غزوة الجديد»، بما تنطوي عليه من خلفيات وأبعاد ومستويات متشابكة، وبما تستبطنه من ملفات مغلقة أو مسكوت عنها، وصراعات خفية أو معلنة... قدّمت لنا «صورة فورية» بليغة، لبلد يخترق شعبه تحت وطأة نظام طائفي مؤسساته منخورة، متآكلة. بلد ضربه الطاعون، كما ضرب أهل طيبة في التراجيديا الاغريقية، من جزاء علاقات سفاح القربى بين السياسة والبنس والاعلام. بلد يتخبط في خضمّ الفوضى والاعتباطية وفقدان المعايير، في حالة من الضياع والجهل والعجز والتكاذب والتزوير، أولى ضحاياها المساكين والفقراء والشباب البائس... هؤلاء الذين رأيناهم، أول من أمس على الشاشة، يزمجرون ويشتمون ويتوعّدون بالويل والثبور...

«مش قصّة رمانة قصّة قلوب مليانة»، صرّح شربل خليل مقدّم «دمى كراسي»، البرنامج السياسي الساخر الذي أشعل فتيل الاعتداء السافر على مبنى المحطة: غزوة بالهتافات والشنائم والحجارة والمفرقات، لايف أمام الكاميرا، خلال نشرة الأخبار المسائية. القلوب المليانة قصّة شائكة، ليس الآن وقتها. فاللحظة تقتضي ادانة الاعتداء على الاعلام الذي لا يمكن تبريره على الاطلاق. لقد وقعت الواقعة بعد يومين على بث حلقة من برنامج الدمى المذكور، استعملت شوكة النائب السابق حسن يعقوب، وأكالت لطشات موجعة للرئيس نبيه بري، ما تسمح به قواعد اللعبة في هذا النوع من البرامج. وإذا كان من طرف مغبون، فأمامه وسائل ديمقراطية عدّة لتصبح الاساءة، كما نعرف! لكن لا، سرعان ما تحوّل الاعتصام السلمي في الليلة السابقة، الى حصار حقيقي لـ «الجديد»، واعتداء لفظي بالشنائم على رئيس مجلس ادارتها وشربل خليل، وتهديد العاملين فيها وجرح اثنين منهم، وعملية تخريب للممتلكات الخاصة، ومحاولة «اقتحام» المبنى. مشهد لا يخلو من السريالية المزججة بالقرف، أحسنت المحطة توظيفه واستعماله في لعبة «الاستعراض» التي يعشقها التلفزيون.

الكاميرا كانت مسلّطة من عل على ذلك النهر الذكوري الهادر: مجموعة شبان غاضبين، هم الضحايا الفعليون لنظام المحسوبيات والفساد، قيل لهم زوراً وتضليلاً إن المحطة أمانت رمزاً جليلاً هو الامام المغيب موسى الصدر، فصّدقوا «العالمياني» وهبوا لغسل الالهانة في الشارع! هذا «عرضحالمهم» في الحقيقة، وهذا انتقامهم الوحيد الممكن من ظلم لا يعرفون حتّى مصدره. ترى ما كان ليحدث لو اقتحموا المحطة؟ ومن كان سيتحمّل المسؤولية؟ وما هو الدور الذي كان متاحاً للقوى الأمنية المختلفة أن تلعبه، لولا التدخل المباشر لأعلى مراجع الدولة؟

في اللحظة التي يحاول فيها العهد الجديد أن يعيد الاعتبار إلى دولة القانون، ويفعل المؤسسات كضمانة وحيدة لانبعاث الدولة، يأتي قطب أساسي من أقطاب النظام، هو أيضاً رئيس المجلس النيابي، ليقول لنا جميعاً: أنا أحد قواعد اللعبة على طريقي، وعلى الوزارات المعنية والجهات الأمنية والقضائية والسياسية المختلفة، أن تتصاع. ترى هل يمكن لهذا المنطق أن يساعد على اعادة بناء الدولة العادلة والحكم الشرعي والسلم الأهلي؟ هذا هو السؤال الأول الذي تطرحه علينا اليوم «غزوة الجديد». السؤال الثاني يتعلّق بأليات ضبط البنس، والصفقات المتنازع عليها التي هي المحرك الفعلي للصرع، في بلد يموت شعبه من الجوع بلا ضمانات ولا رعاية ولا خدمات ولا عمل ولا فضاء عام ولا مستقبل. تلك الحروب المكتومة من شأنها أن تنعكس على الاعلام عنفاً مافيوياً قد يذهب ضحيّته، بنسب مختلفة، الاعلاميون والمشاهدون وحتّى البلطجية أنفسهم... فجميع هؤلاء أدوات في صراع لا يمتلكون خيوطه! يبقى السؤال الثالث: أين الاعلام من كل ذلك؟ ما هي قواعده وشرعته الأخلاقية؟ هل يمكن لأهله أن يتضافروا ويتحدوا للدفاع عن مهنتهم وحرّيتهم وحقوقهم؟ أين المؤسسات التي تحمي المهنة، بقطاعاتها كافة، وتنظمها، وتنظر في تجاوزاتها، وتحاسب بشدّة كل محاولات الاعتداء عليها؟

في هذا السياق، جاء أداء عبد الهادي محفوظ، أول من أمس، ليزيد المشهد بؤساً وسريالية. فيما محطة «الجديد» محاصرة، تتعرّض لاعتداء عنيف وخطير تتفرّج عليه مباشرة على الهواء على وقع تعليقات رامز القاضي النارية، طلع السيّد محفوظ ليقول للمذيع داليا أحمد ما معناها: «لو انتبهتوا لحالكم ما كنّا وصلنا لهون!». نعم؟ إنت معنا والا مع التانيين؟ بهذه البساطة برّر رئيس «المجلس الوطني للاعلام» للعنف، واعتبره نتيجة منطقية لأداء المحطة، أي تبنّاه رغم استدراكه لاحقاً، وأدانته العنف. ومحاولته الاختباء وراء الامام موسى الصدر الذي لا ناقة له ولا جمل في كل الحكاية. ما قاله لنا عبد الهادي محفوظ، عن غير قصد، إنّه لم تعد هناك حاجة إلى «المجلس الوطني للاعلام»، ولا إلى النقابات المهنية، ولا حتّى إلى القضاء... من الآن فصاعداً عندما يتعرّض أي منبر اعلامي بالتقد لشخصية نافذة، سينزل اتباعها لفرض العدالة وتحصيل حقوق الزعيم المغدّي بيدهم. إذا كان هذا موقف الشخص المسؤول عن حماية المهنة، والذي يمسك بيده أليات المحاسبة أيضاً (ولو صورية)، فمأذا نترك للأخرين؟ كيف يمكن بعد اليوم أن نمارس مهنتنا وأساسها النقد الذي قد يكون قاسياً أو ساخراً حين تدعو الحاجة، من دون أن نخاف من تلك «العدالة المباشرة» التي لا تزعج كثيراً رئيس «المجلس الوطني للاعلام»؟

مع احترامنا لشخص عبد الهادي محفوظ (فالقضية ليست قضية أفراد في النهاية)، وتفهمنا لظروفه، كما حسمت داليا أحمد بالضربة القاضية، يأتي خطابه التبريري للاعتداء على «الجديد» الذي واصله على «المبادين»، ليضع الإصبع على الجرح. الاعلام اللبناني أيضاً بات مريضاً ومأزوماً، فاقداً لمشروعه وقيمه، ومحروماً من المؤسسات التي تؤطر ادائه تحت أعلى سقف حرّية ممكن. إن أي خطّة لانتشال لبنان من جحيبه الفظيع، لا تكتمل من دون قيام مؤسسات جديدة ناظمة لمهنة الاعلام، تمتلك صلاحيات تنفيذية واسعة. ولا بدّ من أن تتشكل تلك المؤسسات على أساس الشفافية والاستقلالية والجدارة المهنية، بعيداً عن وصاية النظام الطائفي. وبعيداً عن منطق المحسوبيات والزبائنية الذي تقوم عليه حالياً كل مؤسساتنا ومرافقتنا العامة. عندها سنتفادى أن يتحكّم «البارونات» و«الرعاع» بحرّية الاعلام.

حريات

ليست «الجديد».. الإعلام



مشهد مهين بحق الجسم الإعلامي تابعناه اوله من أمس: الموظفون داخل المحطة يعملون في وقت الذروة. والمتظاهرون في الخارج يحاولون إقتحام المبنى متسلحين بالحجارة والمفرقات النارية. على مدى ساعة ونصف الساعة، بقي هؤلاء متجمهرين، قبل ان يتدخل الجيش بعد ساعة على مناشدة القناة

زنب حاوي

إسم المخرج شربل خليل مجدداً مرتبط بحركة إعتراضية عنفية في الشارع. هذه المرة ليس على شاشة lbc، وفي برنامج «بس مات وطن»، بل على «الجديد»، التي انتقل اليها حديثاً ببرنامجين: فقرة «دمى قراطية» في نشرة الأخبار المسائية، و«برنامج دمى كراسي» الأسبوعي الذي يستضيف كل مرة شخصية سياسية لمحاورتها مع دماه.

أول من أمس، ردّت «الجديد» في مقدمة نشرتها المسائية على قيام أصحاب الكابلات بقطع بثها في مناطق مختلفة من لبنان، لا سيما في الضاحية والبقاع وأجزاء من بيروت، في حركة اعتراضية على ما ورد في حلقة «دمى كراسي» يوم الأحد الماضي. إذ ظهر فيها النائب السابق حسن يعقوب، الى جانب دمى الرئيس نبيه بري، ومعمّر القذافي، والأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون. خلال النشرة، توجهت «الجديد» الى المشاهدين الذين لم «يصلهم مقصّ أمل»، والى الإمام موسى الصدر الذي «اتخذوه (أمل) شماعة ورهنوه تغطية لكل عمل مسيء (...))»، و«حملوه كعصا موسى لضرب صخرة الجديد»، لتلوم الرئيس نبيه بري على عدم ردع المعتصمين ليلية الإثنين أمام مبنى القناة، مع تأكيدها على أنّ شخصية الصدر لم تظهر على الإطلاق في هذا البرنامج. وما

كادت داليا أحمد تنهي هذه المقدمة، وتقديم سلسلة التقارير الإخبارية المعتادة، حتى ذهب الحدث الى مكان آخر، وصارت «الجديد» هي الحدث. عاد شباب «أمل» ليتجمهروا أمام مبنى المحطة في وطى المصيطبة،

وبأعداد أكثر، متسلحين بالحجارة والمفرقات النارية، ومستغلين وقت عرض نشرة الأخبار مساء. هكذا، كنا ليلة الثلاثاء، مع مشهد مهين جداً بحق الجسم الإعلامي: الموظفون داخل القناة يعملون

تنديد واستنكار

جمعيات ومنظمات معنية بحرية الرأي والتعبير، استنكرت ما تعرّضت له «الجديد» من اعتداء وترهيب. حملة «بدا نحاسب» ندّت بـ «الاعتداء على المؤسسات الإعلامية وقمع الحريات عبر الترهيب والتكسير والتعرّض لأمن المواطنين وحقوقهم الدستورية، وتتساءل أين اختفت قوى مكافحة الشغب التي أمعنت ضرباً واعتقالاً بالمحتجّين السلميين خلال مظاهرات الحراك الشعبي». وتابعت: «إننا نستغرب تقاعس القوى الأمنية التي لم تُقم بإلقاء القبض على أيّ من المعتدين، ونحدّر من استمرار هذا النهج، الذي تُنجفنا به قوى الأمن الداخلي كلما تعلق الأمر بمن يتبعون لإحدى قوى السلطة، وآخر تجلياته الاعتداء على مبنى قناة «الجديد»، وقبله الاعتداء على المعتصمين الراضين لسياسة قضم حرج بيروت. أخيراً وليس آخراً، وإزاء تصريحَي وزير العدل والمذعي العام التمييزي بأن القضاء سيقوم بملاحقة المعتدين، نشير إلى أنّ هذين التصريحين لن يكتسبا قيمة تُذكر ما لم يقترنا بالتنفيذ، وتُعلن أننا سنستمرّ في دورنا بالمراقبة الشعبية ومنتظر ملاحقة جميع المعتدين عاجلاً لا أجلاً. لأن القضاء الذي لا يُحاسب مرتكبي الجرائم ليس قضاءً البتّة». في الإطار عينه، أصدرت «مؤسسة مهارات»

بياناً أعربت فيه عن «تخوفها من تدهور حرية التعبير والإعلام، وشددت على ضرورة حماية المؤسسات الإعلامية ومحاسبة المعتدين كي لا تتكرس هذه الاعتداءات على الإعلام والحريات العامة». وأكدت «مهارات» أنّه «لا يجوز استغلال موضوع الإخلاقيات الإعلامية لتدجين الإعلام والحد من دوره في إثارة النقاش العام، ولو كان في إطار برنامج سياسي ساخر يتناول أحد السياسيين بالنقد، ولو أثير ذلك في معرض ملف تغيب الإمام موسى الصدر، وهو رمز وطني جامع وقضيته وطنية تهم الرأي العام اللبناني بكل أطرافه. ومن المتعارف عليه في هذا النوع من البرامج النقدية الساخرة تضخيم الصور بأسلوب كاريكاتوري فكاهي ساخر يسلط الضوء على أحداث تشكل موضوع جدل ونقاش لدى الرأي العام. وهو جزء أساسي من المشهد الإعلامي في الدول الديمقراطية. ومن واجب السياسيين تقبل النقد بمداه الواسع إيماناً بمبدأ المسؤولية وتحمل الأعباء العامة». واعتبرت «مهارات» أنّ ما «ورد على لسان رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ في بأنّ «الكلمة استتبع رد الفعل والتعبير الشعبي» تبرير لأعمال العنف والغوغاء والترهيب مقابل الفكرة والرأي